

۲۵۸۱

۵۹۴۴۲

مکتبہ اسلامیہ
کراچی



مجموعه ٢٨ رساله خطيه (در جمعه و نشر نبلا) دهم:

رقم	اسم الرساله	اسم الرساله
١	اسرار آل عثمان	ارشاد الاعلام لربيه الجده
٢	الزهر النضر على الجوده	كشف المفضل فيمنه مفضل
٣	المنه	الدره الغريه فيمنه الاعلام
٤	قره عينه	تحقيق حكم ميراثه من علمه
٥	القلبه	لهذا في مما قبل الموت بشه رايا
٦	تحقيق السور	رساله لولايه
٧	المسائل البهيه الزاكيه	كشف القناع الرقيق في مسائل
٨	المسائل الاثن عشرية	الشرح بما يستحقه الرضيع
٩	جداول الزلاله الجارية	كتاب المشافه في القاطن
١٠	ترتيب الفرائض	الدرابه لوجهه من كلفه بساعة
١١	النظم المستطاب	اصابه الفرحه بالدم في نفسه ليهن
١٢	احكام الاربعه	كتاب الاماره اخص الزوال
١٣	تحفة اعيان	للقاصد في محفل الفناء
١٤	والعبدية	كتاب الجوار انفاذ الامور
١٥	النفس القدسية	بصرة الفاكه العنانية
١٦	القلوب	الدره البهيه في القصة
١٧	كتاب الصوم	المعجزة المأمورة في اهل الزمة
١٨	النار الفنى	ميدان الله في الفريه بالزاد
١٩	كتاب الج بلوغ	المحرمية
٢٠	به يد الهم	الامر المحرم في نور
٢١	كتاب النجاة	مساعدة طاهر بمارة
٢٢	جود الزود	المساعد

الرسالة الاولى لسعاد ال عفاف

المكرم بيتا بيت الله المحرم
 .تاليف الفقير حسن
 .النشر نبلا الى الحنفى
 .عطر الله له وعفي
 .عنه بحنه وكرمه
 .وللمسلمين
 .امين امين
 .امين



صاحب الحقة
 صاحب
 صاحب

Handwritten notes in the top left corner.

٢٥٨٠

٥٩٤

٢٥

(١٥)

الرسالة الثامنة عشر كشف
 المعضل فبين عمل بالبغ
 الشيخ حسن الشرنبلال
 الوفاي على الله عنه وعن
 مشايخه والديه
 ومحبيه وذويته
 والمسلمين
 اجمعين
 امين

٢٥٨٠

٥٩٤٤



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله المنعم بفضله ولا راد له ميسر الموائد من التناهي جنبه وقضى
الامر له الهادي بتوقيفه العزالي التوفيق بين ما تفرق من نقلها يعز
كالابن يز والصلوة والسلام علي من اولى جوامع الكلام وعليه وا
صوابه مصابيح الظلام **وبعد** فيقول الفقير الي كطف مولاة الظاهر
والخفي ابو الاصلاح حسن الوفاي الشرنبلالي الحنفي انه قد ورد في
في قضية هي ما تقرر الاسادة الحنفية فيما اذا عضل الاب للصغيرة
هل يزوجها جدها او عمها والقاضي ولونا **يبانا جيت** بان القا
او نايه هو الذي يزوجه دون من سواه لكنه ينبغي له ان يامر
الاب قبله بتزوجه بغيره فان فعل والا تاب منابه فته كما يامر ما
لغائب وهو لزوج العصل من الحق الجبين وجمعت ما فيه العناية من
المقتل لمن فضل **وسميته** كشف المعصل فبين عضل وطهره النول
قال ابن وهبان في منظومته ولوزوج القاضي ابنه الحنفي طهره النول
لعصل بعضهم ليس يذكر وقال في شرحها لابن الشيخة عن القاضي
عن روضة الناطقي ان كان للصغيرة اب اصنع من تزويجها لا تستقل
الولاية الي الجدا انتهى ونقله ايضا ابن الشيخة عن نفع الوسابل
عن المستفي ونصه اذا كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تستقل
الولاية الي الجدا بل يزوجه القاضي انتهى وقال في البحر وانما خطبها
كفره فعصلها الركي ثبتت الولاية للقاضي نيابة عنه العاضل
انتهى وكذا قال العلامة نور الدين علي القدسي في شرحه نقلا
عن الغاية للسروجي انه ثبت للقاضي نيابة عن العاضل فله
التزويج وان لم يكن في منشوره انتهى وكذا نقل في النهر عن المحيط
انها تستقل الي الحاكم انتهى وقال في الغبض للبرهان الكرخي رحمه
الله تعالى لو كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تستقل الولاية
لجدا بل يزوجه القاضي انتهى وقال الشارح الامام الزيلعي رحمه الله

عند قول

عند قول صاحب الكنز ولا بعد التزويج بغيره الاقرب مسافة القصر
وقال الشافعي رحمه الله بل يزوجه الحاكم اعتبارا بعضله انتهى ما قاله
الزيلعي وهو بغيره الاتفاق عندنا على ان الحاكم يزوج من عضلهما
وليها الاقرب اتفاقا لكونه من رد المختلف المتفق عليه بالاصالة
ولا تكون الولاية لغير القاضي ممن دونه من الاولياء لكونه في مقام الا
سختها ديه انتهى وقال في البدايع فيما لو كان الاقرب غائبا لا بعد
ان يزوج في قول اصحابنا الثلاثة وعند زفر لا ولاية للا بعد مع
قيام الاقرب بحاله **وقال** الشافعي رحمه الله يزوجه السلطان ثم
قال والشافعي يقول ان ولاية الاقرب باقية كما قال زفر الا انه
امتنع دفع حاجتها من قبل الاقرب مع قيام ولايته عليها بسبب
العيبه فتثبتت الولاية للسلطان كما اذا خطبها كفرا وامتنع الولي
في تزويجها منه للقاضي ان يزوجهما والجامع بينهما دفع الضرر عن
الصغيرة ثم قال في بيان مقترير دليلنا وبه تبين ان نقل الولاية
الي السلطان اي حال غيبة الاقرب باطل لان السلطان ولي من
لا ولي له ومما هنا لها ولي او وليان فلا يثبت الولاية للسلطان
الا عند العصل من الولي ولم يوجد انتهى وقال في التسهيل شرح
لطائيف الاشارات للعلامة محمود بن قاضي سهاونه رحمه الله ان
الشافعي رحمه الله يقول تغذ الوصول الي حنفها الي الصغيرة من
جهة الاقرب اي بغيره مع بقاء ولايته في تزوجهما السلطان
دفع الضرر كما لو عضلهما الاقرب لانه نصب لرفع الضرر ولنا ان
الولاية نظرية وقدم الاقرب لان نظره اكثر وذا بالبحر فاذ انقضى
الاتفاق به صار كعدم وليس هذا كعضل فانه ثمة صار ظاهرا
بالامتناع من ايما حق مستحق عليه فقام السلطان مقامه في
دفع الظلم والاقرب غير ظالم في سفره خصوصا اذا سافر للحج انتهى
وابيه يستبرأ ما قاله في شرح المجمع لابن الملك وقال الشافعي رحمه

الله القاضي يقدم على الولي الابداعي بغيبته الاقرب لان ولاية الاقرب في
الامكان لم تنطل بغيبته كالم تنطل ولايته في ماله لكن بغيبته صار كانه
منع حق الصغيرة في تزويجها الكفوء فيقوم القاضي مقامه دفعا
لظلمة ثم قال في جواب الامام الشافعي رحمه الله ونياية القاضي كيف يتحقق
ولم يوجد من الاقرب فلم انتهى هذا ايضا فيبعد الاتفاق عندنا على ثبوت
الولاية للقاضي بفضل الاقرب ولا يكون لغيره معه ولاية التزويج انتهى
ولو فصل الولي عن تزويج الصغيرة وخطبها كفوء فامتنع الولي من تزويجها
القاضي فان زوجته نفسها من كفوء بمهر المثل امره القاضي بالاجازة
فان ابي حكم بفضله واخرجه من الولاية واجاز النكاح ولا يستأنفه
انتهى فان قلنا تختلف ما صرح به في الخلاصة والبرازية من
انهم اجمعوا ان الولي الاقرب اذا عمل تنتقل الولاية الى الابداعي انتهى
قلنا لا يخالفه بينه وبين ما تقدم لان الابداعي كلام الخلاصة
والبرازية هو القاضي لانه احق الاوليا فافعل التفضيل على ما به
نتي به ثبوت الولاية لمن قبله والا فافعه ما قدمناه من كلام
الزيلعي وغيره المفيد ولاية القاضي بالاجماع عندنا لمن قبله وكذا
النصوص على انها للحاكم لا للجد وكذا قال في الغيبض بعد ما قدمناه لو
عمل الولي الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجهم يزوجه القاضي
لكن تزويجه هنا نيابة عن العاقل باذن الشرع لا بغيره لان العاقل
ظالم بالمنع والقاضي كف يد الظلمة وفي الخلاصة واجهوا ان الولي الا
قرب اذا عمل تنتقل الولاية الى الابداعي فلما قلنا انه ناييب باذن
الشرع انتهى كلام الغيبض فهو نص في ان المراد بالابداعي القاضي لا بانيه
به في مقام الاستشهاد لا بانيه الولاية للقاضي ولما قيل له بقوله
قلنا اي فلنثبت الولاية له فلما انه اي تزويجه ثابت باذن الشرع
نيابة فان قلنا تختلف في شرح المنظومة عن المشتق ان لها الخيار
فلولا انه ثبت للقاضي بطريق الولاية لما كان لها الخيار بالتزوج واذا

ثبت هذا



واذا ثبت هذا كان للقاضي مخرج من الجد فلا يزوج بغير الاب قلنا
مختار الرواية الثانية التي نقلها ابن وهبان عن المرحوم ان تزويج القاضي
الصغيرة عند العاقل ينفي ثبوت الخيار لها انتهى وليس الا بها على
ان تزويجه بطريق النيابة عن العاقل باذن الشرع فان قلنا
في وجه اولوية المشتق على هذه الرواية دون الاخرى قلنا
ندفع التعارض كما قدمناه لانه لو كان فعله بطريق الولاية لتناقض
كلامهم لانه بعد كما اشار اليه في دفع الوسائل فان قلنا قد
استحسن هذا في شرح المنظومة حيث قال اذا حملناه على ما قلنا
اي من كونه يزوج بطريق النيابة لا يبقى متناقض وهو كلام حسن
في نفسه لكنه قد استدركه ابن الشيعة بقوله لكن يزول التنا
قنا المراد بالاقرب والابداعي وليا النسب لا غيرهم كما لا يخفى
قلنا اذا حمل على اولياء النسب في التعارض ثابتا بينه وبين ما
قدمناه من النص على انه لا يزوج الجد فلا يخلص من التعارض الا
ما قدمناه فالجد والمنعة لله فان قلنا قال صاحب البرزخية اي
ما في الخلاصة اندفع ما ذكر السروجي من انه قيل تثبت للقاضي
قلنا لو نظر صاحب البرزخية ما قدمناه من كلام الزيلعي وغيره
لما وسعه ان يقول هذا بل انه صار والمتناقض لانه قال بعد ما تقدم
يخو سطر فالواو اذا خطبها كفوء وعملوا الولي تثبت
الولاية للقاضي نيابة عن العاقل فله التزويج وان لم يكن في
مستوره انتهى فهذا رجوع الى ما لا يخالفه على التحقيق
عندنا كما قدمناه فالجد والمنعة لله وانما قيدت الاجماع بكونه
عندنا وان كان هذا المنقول عن ائمتنا مفيد موافقة الامام
الشافعي لما لانه قد افاض علماء الشافعية ان ما نقله الاجم
الحنفية عن الامام الشافعي رحمه الله غير ما هو المستلزم من
مذهبهم في الكلب المعتمدة المتداولة ما يدعيه فعل النقل

فمن

عنه قول قديم له ثم اني ربيت بعد اثباتي لما تقدم موافقته في الحكم
بفتوى من شيخ مشايخ اساندي هو المرحوم العلامة شهاب
الدين احمد بن يونس الشلبي فيما جمع من فتواه ونصه سواك
فما اذا عضل الولي الاقرب في تزويج الصغيرة هل تنقل الولاية
الي الولي الابعدا والقاضي جوانبه لا ينتقل الي الابعد بل يزوجهما
القاضي واسم اعلم **تنبيه** للقائدة لبيان العضل لغة وليا
من هو طلب بالنهي عنه في الآية الشريفة وبيان من يكون
الولي عاصلا وليا المدة التي تدفع الصغيرة فيها للزوج
وليان ثبوت طاقتهما وصلاهما للرجال عند الاختلاف فيه
وليان اسنرجاعهما اذا سلمت ولم تطلق وليان وقت
المطالبة بمداقهما **بيان** العضل لغة فهو الحبس والتضييق
ومنه عضلت الدجاجة اذا تشبث بيضها ولم يخرج **ولما**
المنهي عنه في الآية الشريفة فالحطاب عنه اما الاول واما
للاول واج واما للناس كافة فان اسناد ما فعل واحد الى جميع
شايخ مستفيض وفيه فهو بل لا موال عضل والتدبير
منه وايدان بان وقوع ذلك بين ظهريهم وهو ساكنون
عنه بمنزلة ضروره عن الكل في استتباع الائمة كما ذكره
العلامة ابوالسعود المفتي في تفسيره رحمه الله واما بيان
عضل الولي فالمراد به شرعا امتناعه من تزويجها مطلقا
او من كونه مخطوب لزوجها الفبره الظاهر الاول كذا افاده
العلامة المقدسي رحمه الله ومراده بالظاهر من حيث البحث
لا النقل المذهبي واصل هذا صاحب البحر وقد ناله بحثا وقال
لم اره صريحا واما بيان المدة التي تدفع فيها الصغيرة للزوج
فقبل لا يدخل بها ما لم يبلغ وقيل اذا تم لها تسع سنين والزوج
المشايخ على انه لا عبرة للسنة في هذا الباب وانما العبرة للطاقة

ان كانت

ان كانت صغيرة سميعة تطيق الرجال ولا يخلف عليها للوض من ذلك
كان الزوج ان يدخل بها وهو الصبيح الا يري انما لو كانت بالغة لا
يختل الوطى لا يومر بدفعها الي الزوج كما في التارخانية واما بيان
ثبوت طاقتهما عند الاختلاف وقد دفع النهر وقال الزوج تطيق
وخالفه الاب فان كانت ممن يخرج احضرها القاضي ونظر اليها
فان سلمت للرجال امر بدفعها للزوج والا فلا وان كانت ممن
لا يخرج اسر من يتق يعن من النساء ان ينظر اليها فان قلن انها
تطيق الرجال ويختل الجماع امر بتسليمها للزوج والا فلا كما
في التارخانية **والبيان** اسنرجاعهما في النسقية سبل عن
صبيه بنت سبع زوجت من رجل كبير فاستق يخاف عليها ان
يقضيها وهو يدخل عليها هل لاؤها ان تضمنها الى نفسها
وتدريتها الي ان تقبر محتملة للوطى ثم تسلم اليه فقال نعم
كذا في التارخانية **فلمت** وكونه فاسقا ليس شرطا لا
باعتبارها بل بحرف قضائها وضربها بموضعها كما تقدم
والبيان مطالبة الاب بمداقها في فتاوى القضاة قليل
ليس للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة الي ان تضرب حال
ينتفع بها كذا في التارخانية وقال في البحر اذا سلمها قتل
قبض الصديق له اسنرجاعها بخلاف تسليمه مال الصغيرة
قبل قبض ثمنه وهذا ما تبس جمعه للعاجز الحفيظ
بعباية مولاه الفؤاد القزير ونسأل الله تعالى العفو
والعافية في الدنيا والاخرة لنا ولوالدينا ومشايتنا
واخواننا اجمعين وصلي الله على سيدنا ومولانا محمد
وعلى آله جميع الانبياء والصالحين والتابعين
والحمد لله رب العالمين **بتاريخ ربيع الثاني**
سنة اربع وثلاثين والالف والحمد لله وحده